مداخلة السيد والي بنك المغرب

التنصيب الرسمي لأعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما

الرباط، الأربعاء 5 يناير 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

السيد وزير العدل؛

السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة؛

السيد رئيس الهيئة الوطنية للمعلومات المالية؛

السيدات والسادة أعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما؛

الحضور الكريم؛

أود بدايةً أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد وزير العدل على دعوتهِ لي للمشاركة في الجلسة الافتتاحية للتنصيب الرسمي لأعضاء اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة ذات الصِّلَة بالإرهاب وانتشارِ التَّسَلُّحِ وتمويلِهِمَا. كما يُسعدني أَنْ أَتَوجَّه لكم جميعا بأزكى المتمنيات بدوام الصحة والسلامة والهناء، بمناسبة السنة الميلادية الجديدة.

إِنَّ تَنْصيبَ اللجنة المكلفة بتطبيق العقوبات المالية المُستهدِفَة لَيُشَكِّلُ مرحلةً متقدمة في إطار تفعيل مَهامِهَا المنصوص عليها في القانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال كما تم تعديله وتَتْمِيمُهُ، وكذا المرسوم المتعلق بها.

وقد قام بنك المغرب من جهته بتعيين مُمَثِّلَيْنِ عنه من مديرية الإشراف البنكي في هذه اللجنة نظرا لضرورة تعزيز التنسيق في مجال تَتَبُّعِ احترام تطبيق العقوبات المذكورة خاصة من قبل المصارف الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

وتُعْتَبَرُ هذه اللجنة رُكْنًا من الأوراش المهمة المُنْبَثِقَة عن خارطة الطريق التي تم تنزيلها من طرف السلطات المغربية قصد الاستجابة للمعايير الدولية المعتمدة في هذا الإطار.

كما تجدر الإشارة الى أن هذا الإنجاز هو نتيجة للمجهودات الكبيرة التي تم القيام بها من طرف كل المُتَدَخِّلِين في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك منذ إصدار تقرير التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في أبريل 2019، واعتماد خطة عمل مجموعة العمل المالي خلال شهر فبراير من العام الماضي، والتي مكنت بلدنا من استكمال الترسانة القانونية والتنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الحضور الكريم؛

وَعْيًا مِنْهُ بالانعكاسات التي قد تَتَرَتَّبُ عن استمرار تصنيف المغرب ضمن لائحة مجموعة العمل المالي خاصة ما يتعلق منها بعلاقات المُرَاسَلَة مع البنوك الأجنبية وكذا فروع البنوك المغربية بالخارج، ساهم بنك المغرب بشكل مُكَثَّف مع شركائه في الإصلاح التشريعي وكذا ملاءمة النصوص التنظيمية ذات الصلة.

فَمِمَّا لا يَخْفَى عليكم، يَكْتَسِي القطاع البنكي أهمية بالغة وطابعا حيويا للاقتصاد المغربي تجعله في الواجهة الأمامية لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولهذا، فقد اتخذت مؤسستنا العديد من التدابير لتحصينه ضد هذه المخاطر من بينها:

- مُلاءَمَة النصوص التنظيمية بصفة دائمة مع التطور المُسْتَمر للمعايير الدولية؛
- تعزيز المُقَارَبة المَبْنِيَّة على المخاطر في إطار الرقابة على المؤسسات البنكية؛
- تَكْثِيف الدورات التكوينية والتحسيسية لفائدة القطاع مع تعزيز سياسات وآليات التنسيق والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي.

فَفِيمَا يَخُصُّ ملائمة النصوص مع التطور المستمر للمعايير الدولية، قُمْنَا بِتَحْيِينِ المَنْشُور المتعلق بِوَاجِبِ اليقظة في عدة مناسبات بِهَدَفِ وضع إطار متكامل يُغطي كل جوانب منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مطابقٍ للمعايير الدولية المتعلقة بالقطاع المالي. كما قُمْنَا بإصدار نصوص تنظيمية على شكل "تعليمات" للأشخاص الخاضعين قصد تسهيل تطبيق المقتضيات القانونية والتنظيمية. وفي هذا الصدد، أصدرت مؤسستنا تعليمات مرتبطة بالتدابير الواجب اتباعها من قبل المؤسسات الخاضعة:

- لتحديد هوية العملاء والمستفيدين الفعليين؛
- في إطار تبني النهج القائم على المخاطر؛
- لتطبيق واجب اليقظة على مستوى البنوك التي تتوفر على شركات تابعة بنكية خصوصا تلك المتواجدة بالخارج.

كما أصدر بنك المغرب دليلا إرشاديا مُبَسَّطًا ومُوَجَّهًا لجمعيات السلفات الصغرى، بغرض مساعدتها على تعزيز فهم التزاماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات أنشطة هاته الجمعيات الموجهة للأنشطة المُدِرَّة للدخل.

وفيما يتعلق بتعزيز المقاربة المبنية على المخاطر في إطار الرقابة على المؤسسات البنكية، فقد اعتمدنا خارطة مخاطر القطاع البنكي، مَبْنِيَّة على معطيات يتم رفعها من طرف مؤسسات الائتمان والمرتبطة بفئات العملاء، وطبيعة المنتجات والخدمات وقنوات توزيعها، وذلك قصد تقييم التهديدات ونقاط الضعف من أجل ملاءمة وتيرة وكثافة العمليات الرقابية المكتبية والميدانية مع مستوى المخاطر التي يتم تحديدها.

ومن جهة أخرى، قمنا بتنظيم العديد من دورات التحسيس والتكوين لفائدة المؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي، قصد تسهيل تنزيل المستجدات التشريعية والتنظيمية المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أرض الواقع بشكل فعال.

وكنتيجة لهذه التدابير، فقد تم استثناء بنك المغرب والقطاع البنكي من توصيات خطة عمل مجموعة العمل المالي لِلْمُتَابَعَة المُعَزَّزَة والمرتبطة بالنتيجتين المباشرتين 3 و4 المتعلقتين بالرقابة والإشراف وكذا التدابير الوقائية.

الحضور الكريم؛

تَنْفِيذًا لِخُطَّة العمل المعتمدة من طرف مجموعة العمل المالي في إطار المتابعة المُعَزَّزَة للمملكة وخصوصا تلك المتعلقة بالنتيجتين المباشرتين 10 و11 والمرتبطتين بالعقوبات المالية ذات الصلة بتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، قُمْنَا وبتنسيق مع الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، بعقد العديد من الورشات لفائدة المؤسسات الخاضعة لرقابة بنك المغرب قصد تسهيل تنزيل المستجدات التشريعية والتنظيمية المرتبطة بالعقوبات المالية المُسْتَهْدِفَة.

كَمَا مِنَ المُرتقب أن نُنَظِّمَ ورشات تكوينية بإشراف خبراء دوليين خلال شهري يناير وفبراير من هذه السنة بتنسيق مع البنك الأوروبي للتنمية وإعادة التعمير لصالح مؤسسات الائتمان. ونَحْنُ عازمون بطبيعة الحال على إِشْرَاكِ وزارة العدل والهيئة الوطنية للمعلومات المالية وسلطات الإشراف والمراقبة على القطاع المالي لحضور أشغال هذه الورشات.

وسيسهر بنك المغرب على التنسيق الدائم مع اللجنة وأعضائها قصد ضمان تعزيز التَّحْسِيس والتدريب في مجال العقوبات المالية المُسْتَهْدِفَة لصالح مؤسسات الائتمان والهيئات المُعْتَبَرَة في حُكْمِها.

وبالرغم من التقدم المُحْرَز على مستوى تنفيذ توصيات خطة العمل المنبثقة عن مجموعة العمل المالي لا سيما ما يتعلق بالإصلاحات القانونية والتنظيمية، فيبقى من الضروري تظافر جهود جميع المتدخلين، خصوصا عبر تعزيز انخراط الأعمال والمهن الغير المالية المُحَدَّدَة من أجل مواصلة وثيرة العمل وإخراج المغرب من المتابعة المُعَزَّزَة داخل الآجال المحددة.

الحضور الكريم؛

إن تَوَلّيَ وزارة العدل رِئَاسَة هذه اللجنة، جاء كتأكيدٍ لحِرْصِ بلادنا على خلق التوازن بين المقاربة الأمنية، من واقع الدَّوْرِ الاستراتيجي الذي تتبوَّأُهُ في تعزيز نجاعة تدابير مكافحة الجرائم الماسَّةِ بالأمن العام الوطني والجهوي والدولي، من جهةٍ، وَصَوْنِ الحقوق والحريات الأساسية الفردية والجماعية، من جهة أخرى، لا سيما عند البَتِّ في مقترحاتِ الإدراج ضمن اللائحة الوطنية، وما قد يُرافِقُ التَّنْزِيلَ العملي لهذا الإجراء بمجموع التراب الوطني، من تَقْيِيدٍ لحقوق وحريات المواطنين، خصوصاً من خلال فرض عقوباتٍ مُسْتَهْدِفَةٍ.

وأنا على ثقة أنَّ التَّشْكِيلة المُوَسَّعَة للجنة وطَابَعِها التَّشَاوُرِي سوف يُشَكِّلان ضَمَانَةً ضِدَّ أَيّ تجاوزاتٍ عند النظر في الأسبابِ المعقولة للإدراج، ومِنَصَّةً لِتَبَادُلِ وتَطَارُحِ الآراء بين مختلف المتدخلين، القائمين على القطاعات الأمنية والقضائية والمالية، بما يخدم الصالح العام وَيَصُونُ حقوق وحريات المواطنين.

كما أبقى على يقين أن الكفاءات البشرية وكذا الإمكانات المادية، واللوجيستيكية المُخَصَّصَة لهذه اللجنة ستكون، لا محالة، الرافعة الأساسية لتحقيق النجاعة المنشودة في هذا المجال.

وخِتاماً، أسأل العَلِّيَّ القدير أن يُكَلِّلَ مساعينا بالنجاح والسَّدَادِ بِما يَخْدُمُ مصلحة بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

# # #